التضليل الإعلامي

استهلاك الأخبار الكاذبة في لبنان

إعداد
نضال أيوب

أيار/مايو
2023

THE SAMIR KASSIR FOUNDATION

نبذة عن المؤلفة

نضال أيّوب صحافيّة ومذيعة أخبار ومنتجة برامج تلفزيونية وأفلام وثائقية وخبيرة في استراتيجيات الإعلام والتواصل وأستاذة جامعية وباحثة. تقدّم استشارات إعلامية لمؤسسات عربية ودولية، حكومية وغير حكومية، وتجري دراسات معمّقة في شؤون الإعلام والتواصل لعدد من المنظمات اللبنانية والدولية. هي أستاذة محاضرة في الجامعة الأنطونية وجامعة الروح القدس - الكسليك. حازت أفلامها الوثائقية على جوائز دولية.

تنفذ أيّوب تدريبات مهنية متقدّمة في مجالات الاتصالات والصحافة لصالح شركات ووكالات إعلامية، لا سيما اللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو ؛ الوكالة الفرنسية للتنمية الإعلامية CFI ؛ المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) ؛ القناة الأولى - التلفزيون السعودي. ترأس حالياً جمعية الصحافيين الفرنكوفونيين.

عملت كمذيعة ومحرِّرة نشرات أخبار تلفزيونية، ومقدِّمة ومنتِجة برامج سياسية في المؤسسة اللبنانية للإرسال إنترناشونال، والحياة-إل.بي.سي، وتلفزيون إخبارية المستقبل.

قائمة المحتويات

ملخّص تنفيذي **4**

1. الأساس المنطقي والأهداف 4
2. النتائج الأساسية 5

المعلومات الخلفية والسياق **7**

الأهداف 7

المنهجية **8**

1. نهج مجموعات التركيز 8
2. دليل النقاش 8
3. الأخلاقيات 9

نتائج البحث **10**

1. عادات الاستهلاك الإعلامي 10
2. تحديد الرسائل الكاذبة وتفسيرها 11
3. تأثير الأخبار الكاذبة 14

الخاتمة والتوصيات **15**

الملحق: دليل النقاش الخاص بمجموعات التركيز **16**

1. مقدّمة 16
2. أسئلة عامة 16

ملخّص تنفيذي

1. الأساس المنطقي والأهداف

تبرز، في أيامنا هذه، تساؤلات وشكوك عديدة حول جودة العمل الصحافي والمنتجات الإعلامية، وتأثير ما تنشره الصحافة من معلومات، ومصداقية هذه المعلومات. فتتعرّض الصحافة لانتقادات متكرّرة بسبب نشرها أخباراً مضلّلة بين الحين والآخر، بالإضافة إلى تنظيمها حملات على درجة عالية من التنسيق لنشر الأكاذيب، ويُشار إلى ذلك عادةً بـ «الأخبار الكاذبة». ولا تلبث هذه الخدع أن تُحقّق انتشاراً واسعاً عبر وسائل التواصل الاجتماعي، سواء أكانت قد نُشرت بقصد أو من دون قصد. فتُصنّف عادةً كمعلومات مضلّلة، أو خبيثة، أو خاطئة[1]، بحسب الدوافع المتعمّدة أو غير المتعمّدة التي ترتكز عليها.

اجتاحت موجة الأخبار الكاذبة وسائل الإعلام الرئيسية والاجتماعية والبديلة، بأنواعها كافة. ولم يكن مستهلكو وسائل الإعلام اللبنانية بمنأى عن هذه الظاهرة.

في شباط/فبراير 2023، أُجريت دراسة بحثية نوعية معمّقة، تناولت جمهوراً مؤلّفاً من رجال ونساء لبنانيين من مختلف الطوائف والفئات العمرية، على مستوى القاعدة الشعبية. هدفت الدراسة إلى فهم تأثير الخطاب الإعلامي، لا سيّما ذلك الذي يُسهم في تعميم الأخبار الكاذبة، والتي يتلقّفها المستهلك، أي المتلقّي. وبالتحديد، ستتعمّق هذه الدراسة في كيفية وقوع المواطن أو المستخدم النهائي على الأخبار الكاذبة، وكيفية تلقّيها، وتصوّرها ذهنياً، وفهمها، والتفاعل معها.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد:

- القنوات المحدّدة التي يتلقّى عبرها المستخدم النهائي للوسيلة الإعلامية رسائل الأخبار الكاذبة؛
- مكوّنات الرسالة نفسها التي تجعلها أكثر أو أقلّ ميلاً إلى البقاء في ذهن المتلقّي؛
- العوامل المتعلّقة بشخصية المتلقّي وبيئته التي تجعله أكثر أو أقلّ تقبّلاً للأخبار الكاذبة.

2. النتائج الأساسية

.1

ما زال التلفزيون يتصدّر مصادر الأخبار الرئيسية. لكنّ وسائل التواصل الاجتماعي، مثل إنستاغرام وفايسبوك، فضلاً عن الصفحات المحلية، تحظى بشعبية واسعة أيضاً بفضل سهولة الوصول إليها وقدرتها على تقديم آخر الأخبار، لا سيّما على المستوى المحلي الضيّق، في أي وقت كان ومن أي مكان. لذا، يعتمد بعض المشاركين على مجموعات واتساب الخاصة لمتابعة وتلقّي آخر التطوّرات في أحيائهم المحلية. تُعتبر المعلومات الموفّرة عبر هذه القنوات جديرة بالثقة، خاصةً وأنّ المستهلكين والمرسلين لآخر المستجدات هم من السكان المحليين أنفسهم.

.2

في العادة، يُلقي المشاركون في الدراسة نظرة سريعة إلى مجموعة متنوّعة من القنوات الإخبارية ومنصّات وسائل التواصل الاجتماعي لاستقاء أخبارهم، فيقيّمون مدى صدقها ويحاولون «تبيّن الحقيقة». في هذا الإطار، لوحظ أنّ الثقة بالقنوات الإخبارية كانت معدومةً لدى المشاركين في مجموعات التركيز المختلفة، فلم ينسبوا المصداقية أو الموضوعية إلى أي وسيلة إعلامية على وجه التحديد، حتى وإن كانت الوسيلة الإعلامية موالية لطائفة المشاركين أنفسهم أو لخطّهم السياسي. فقد أكّدوا جميعهم أنهم يستهلكون المحتوى الإعلامي

1. المعلومات المضلّلة: معلومات خاطئة يتمّ اختلاقها عن عمد بهدف التسبّب بالأذى لشخص، أو فئة اجتماعية، أو منظمة، أو بلد. المعلومات الخاطئة: معلومات غير صحيحة، لكن لم يتمّ اختلاقها بهدف التسبّب بالأذى. المعلومات الخبيثة: معلومات ترتكز على الحقائق وتُستخدم لإلحاق الأذى بشخص، أو فئة اجتماعية، أو منظمة، أو بلد.

بحذر شديد ونسبة محدودة من التصديق. يعود انعدام الثقة هذا إلى أنّ القنوات الإخبارية تكون مملوكةً من قِبل سياسيين وأحزاب. من هنا، يُصرّ المشاركون على أنّ كل وسيلة إعلامية تُقدّم الأخبار وِفقاً لمصالحها الخاصة ومصالح السياسي الذي يموّلها. فضلاً عن ذلك، بدا من الواضح أنّ المشاركين يدركون تماماً أنّ هذه الوسائل الإعلامية تروّج للأجندات السياسية الخاصة بمموّليها وجهاتها الراعية، وأنها مجرّد أدوات بأيدي مالكيها (كالمجموعات الطائفية، أو الأحزاب السياسية، أو رجال الأعمال...) الذين يستغلّونها كأحد بيادقهم الكثيرة لشنّ معاركهم وتحقيق أهدافهم السياسية والاقتصادية.

.3

للوهلة الأولى، بدا أنّ جميع المشاركين على علم بالدوافع الاقتصادية الكامنة (البحث المتواصل عن المنافع والأرباح...) والأجندات السياسية الخفية (الترويج للأحزاب السياسية، دعم المصالح الطائفية، الانتصار لشخصية سياسية تُعتبر القائد أو الزعيم المحلي) للإنتاجات الإعلامية اللبنانية. وبالتالي، فمن الطبيعي أن يكونوا على علم أيضاً بالتأثيرات والعقبات المرتبطة بمنتجاتها السلبية، كالأخبار الكاذبة مثلاً. فاتهموا وسائل الإعلام اللبنانية بأداء دور أساسي في إشعال فتيل العداوات و/أو تأجيجها، كونها مملوكة أو مموّلة من قِبل فصائل دينية وأحزاب سياسية ذات خط طائفي ومذهبي معروف، و/أو تخضع لإدارتها. من هنا، تلجأ هذه الوسائل الإعلامية إلى الأخبار الكاذبة، من جملة أدوات أخرى، لإيجاد بيئة خصبة تكرّس الانتماءات المذهبية، والولاءات الطائفية، واللجوء إلى العنف، على خلفية استراتيجيات اتصال متعدّدة المستويات.

.4

صحيح أنّ معظم المشاركين يتمتّعون بمستوى معيّن من الثقافة في مجال المعلومات، إلا أنّ هذه الميزة لا تُحصّنهم ضدّ الأخبار الكاذبة. فتراهم غير قادرين على تحديد كافة أشكال الأخبار الكاذبة، ومعرّضين للمعلومات الخاطئة والمضلّلة.

كانت الأزمة الاقتصادية من العوامل الأساسية التي ساعدت المستهلكين الإعلاميين على تحسين قدرتهم على مواجهة الرسائل الإعلامية المشبوهة. فتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأزمة أثّرت على جميع المجتمعات المحلية اللبنانية، ووضعتها في مواجهة الطبقة السياسية الثرية. في الواقع، يعتقد البعض أنّ الحرمان الاجتماعي والاقتصادي الذي كانت وسائل الإعلام قد استغلّته لتفريق الجماعات قد بدأ اليوم يوحّد المنتمين إلى طوائف مختلفة ضدّ من «استغلّهم». إلى جانب ذلك، يدرك المشاركون أنّ جميع المواطنين اللبنانيين، بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية أو السياسية، باتوا فقراء، في حين يزداد المنتمون إلى السلطة السياسية والاقتصادية ثراءً. ينطبق هذا الأمر على مختلف الطوائف الدينية والأحزاب السياسية، القائمة على المحسوبيات، التي تُعطي الأولوية للمكاسب الشخصية على حساب رفاه الشعب اللبناني.

.5

دُهش جميع المشاركين في مجموعات التركيز لدى «الكشف» بأنّ جميع الأخبار التي طُلب منهم تقييمها هي أخبار كاذبة، بالرغم من أنّ معظمهم شكّك في صحتها في بادئ الأمر. فقد انتقدوا مَيْل المقاطع المقتطفة إلى المبالغة، وضعف اتّساقها، واعتمادها أسلوباً ونبرةً غير لافتين، فضلاً عن النوايا المشبوهة لكتّابها.

.6

تفاعل المشاركون بشكل مختلف مع نظريات المؤامرة المحلّلة الأربع، وذلك بناءً على معتقداتهم الشخصية وانتماءاتهم السياسية. في الحالات كافة، اعتبر المشاركون أنّ بعضها هو عبارة عن أخبار كاذبة بسبب عدم وجود أدلّة في المقالات والمنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي عن الأفراد أو الكيانات الذين نشروا الخبر، فضلاً عن غياب الإحصاءات والأرقام. مع ذلك، لم يستبعدوا احتمال أن تكون الوقائع صحيحة، كبعض المشاركين الذين فكّروا في إمكانية أن تكون الأرض مسطّحة لاعتقادهم بأنّ الناسا قد أصدرت بياناً بهذا الشأن.

من الأمثلة التي عُرضت على المشاركين خبر يُفيد بأنّ الرئيس التنفيذي لشركة فايزر أعلن أنّ هدف شركته من لقاح كوفيد-19 هو تقليل عدد سكّان العالم بنسبة 50% بحلول أوائل العام 2023. تباينت ردود فعل المشاركين، فصدّق البعض الخبر في حين رفضه البعض الآخر في ظل استمرار الشكوك المحيطة بكوفيد-19، فضلاً عن الحقائق والأهداف المتعلّقة باللقاحات. لكنّ العديد من المشاركين أعربوا عن شكّهم في أن يُقدِم الرئيس التنفيذي لفايزر على الكشف عن مثل هذه المعلومات التي يمكن أن تضرّ بسمعة الشركة. ومن الأمثلة الأخرى، ادّعاء الوزير السابق مروان خير الدين بأنّ احتياطي لبنان من الغاز أكبر من احتياطي قطر. فصدّق معظم المشاركين هذا التصريح، معتبرين أنّ الوزير مُطّلع على معلومات داخلية أكثر من عامة الناس. بشكل عام، اختلفت ردود فعل المشاركين تجاه نظريات المؤامرة اختلافاً واسعاً بناءً على معتقداتهم الشخصية، وانتماءاتهم السياسية، وقدرتهم على مزاولة التفكير النقدي. في هذا الإطار، تُسلّط الدراسة الضوء على أهمية التمييز بين المعلومات الموثوقة والأخبار الكاذبة، وضرورة تحسين مدى الإلمام بالمبادئ الإعلامية بين عامة الناس.

.7

صحيحٌ أنّ أكثرية المشاركين يفكّرون، بشكل نقدي، في كيفية مساهمة التكنولوجيا الرقمية ومنصّات التواصل الاجتماعي في انتشار المعلومات المضلّلة، إلا أنهم لا يتحقّقون ممّا يرِد على وسائل التواصل الاجتماعي. زد على ذلك أنّ معظمهم لا يواجهون أو يحاربون الإساءة على الإنترنت، معتبرين أنها خطوة عقيمة كونها «لن تغيّر أيّ شيء»، كما أنها خطرة في مجتمع على درجة كبيرة من الانقسام الطائفي والحزبي. فيفضّلون إذاً «البقاء على الحياد»، و«الالتزام بالصمت» «وعدم التدخل». من هذا المنطلق، يُشارك عدد محدود من المشاركين في النقاشات الإلكترونية ضمن المنتديات أو المجموعات، خاصةً عندما تتناول هذه الأخيرة مواضيع سياسية أو طائفية، لاعتقادهم بأنّ هذه النقاشات تتحوّل غالباً إلى خطب غير منطقية، وشتائم، وإهانات لا يرغبون في التعرّض لها.

هذا من جهة، أمّا من جهة أخرى، فيتوخّى عدد من المشاركين الحذر عند نشر الأخبار والمعلومات. بالفعل، لا يتبادل بعضهم المعلومات إلا مع معارفهم وزملائهم، إذا اعتقدوا بأنّ المصدر موثوق وذو مصداقية.

.8

يثق العديد من المشاركين بشخصيات دينية محلية «ذات مصداقية» أكثر من غيرها. فمع أنّ هذه الشخصيات تكون منحازة سياسياً وتُروّج لقيم حزب معيّن، لكن من المعتبر أنها تملك صفات أخلاقية (كالتحلّي بالمصداقية وعدم الفساد) وتتمتّع بمستويات جيدة من التعليم و/أو المعلومات، كما تُعتبر جهات «مطّلعة» تحصل على المعلومات المطلوبة من مصادر معنية وموثوقة عن طريق اللقاءات الشخصية. فضلاً عن ذلك، يُشدّد معظم المشاركين على أهمية العلاقات المحلية، كونهم يعتقدون أنّ التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي لا تُخلّف تأثيراً ملحوظاً على طريقة تفكيرهم، كما تفعل علاقاتهم المباشرة بالأشخاص الذين يثقون بهم.

تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المفهوم له آثار إيجابية وسلبية على السواء. فبمقدور هذه المصادر الموثوقة أن تُقدّم معلومات صحيحة، تماماً كما يمكنها أن تُدلي بوجهة نظر شخصية ومتحيّزة؛ فتُقنع من خلال ذلك جمهورها بأنها على صواب، بصرف النظر عن مدى صلة كلامها بالموضوع، أو الأدلّة، أو الوقائع.

.9

لم تُشكّل هويات المشاركين الطائفية والمناطقية عوامل أساسية أثّرت على طريقة فهمهم للرسائل، وتصوّرهم لطبيعتها المزيّفة. في المقابل، أدّى مستواهم التعليمي وتفكيرهم النقدي دوراً أهمّ في توجيه طريقة فهمهم وتحليلهم للأخبار المعروضة عليهم.

المعلومات الخلفية والسياق

في خضمّ الأزمة المتعدّدة المستويات التي يشهدها لبنان اليوم، تتفشّى المعلومات الخاطئة والمضلّلة على شبكات التواصل الاجتماعي وفي وسائل الإعلام. في هذا الإطار، أنشأت بعض وسائل الإعلام الرئيسية أقساماً ووحدات مخصّصة لضحد الأخبار الكاذبة، كما تبرز عدّة منصّات للتدقيق في الحقائق في عدّة وسائل إعلامية إلكترونية.

تنهال المعلومات الخاطئة والمضلّلة على مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بشكل أساسي. في هذا الإطار، قد يصعب على مستهلكي الموادّ الإعلامية اللبنانيين التمييز بين الأخبار الكاذبة والحقيقية بسبب الكمية الهائلة من الشائعات والمحتوى المروّج للخوف المنتشر على هذه المنصّات. من هنا، يتسبّب هذا التدفّق الهائل للمعلومات الخاطئة والمضلّلة بآثار اجتماعية ومشكلات في الصحة النفسية بين الأفراد والمجتمعات المحلية. وفي أغلب الأحيان، يجهل المتلقّون كيف يتحقّقون من مصداقية المعلومات، أو كيف يتعاملون مع المعلومات الخاطئة والمضلّلة.

فضلاً عن ذلك، مع توسّع نطاق «الجيوش الإلكترونية» المرتبطة بالمجموعات السياسية الكبرى، يتعرّض الجمهور لاستغلال شديد، لا سيّما على صعيد حالة القلق والصعوبات التي يواجهها بسبب انعدام الاستقرار. في هذا الإطار، تُعتبر الأخبار الكاذبة أداةً أساسيةً لاختبار مدى جهوزية الجمهور لتقبّل قرارات أو مواقف سياسية جديدة، وكسر معنويات الناس، وتشويه سمعة الخصوم، والتحريض على الفتنة الطائفية والحزبية بين اللبنانيين تحقيقاً لمصالح سياسية معيّنة.

الأهداف

يهدف هذا البحث والتحليل، بشكل أساسي، إلى تكوين فهم شامل لطريقة تلقّي المواطنين اللبنانيين للمعلومات والرسائل الكاذبة، وفهمهم لها. لذا، من بالغ الأهمية تعريف العملية التي تستخدمها وسائل الإعلام، وكشف الديناميات التي تتجلّى لدى المستخدم النهائي للأخبار الكاذبة، بغية استيعاب ردود فعل المواطنين اللبنانيين على اختلاف طوائفهم، وعمرهم، وجنسهم، ومناطقهم الجغرافية. وسيكون هذا الفهم ثمرة استقصاء وتدقيق شاملَين ومفصّلَين للجماهير المستهدفة، وبالتحديد المسيحيين، والشيعة، والسنّة، والدروز، الشباب والأصغر سنّاً، بهدف تحديد كيف يتعرّفون على الرسائل الكاذبة، ويحلّلونها، ويستجيبون لها.

ترتكز نتائج هذا التقرير على البيانات التي تمّ جمعها من خلال سلسلة من مجموعات التركيز المتجانسة، مع مشاركين تمّ اختيارهم بناءً على معايير الجنس، والانتماء الطائفي، والفئة العمرية. وقد سعت مجموعات التركيز إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد القنوات المحدّدة التي يتلقّى عبرها المستهلكون النهائيون لوسائل الإعلام معلوماتهم (التواصل المباشر بين شخص وآخر، المنشورات، الخطب والعظات الدينية، الراديو، التلفزيون، الصحف، وسائل التواصل الاجتماعي، مواقع إلكترونية محدّدة إلخ.)؛
- فهْم أيّ من عناصر محتوى الرسائل، كاللغة والأسلوب، يجعلها أكثر أو أقلّ قدرةً على التأثير على المتلقّي؛
- تحديد العوامل في بيئة المتلقّي (كالمستوى التعليمي، الظروف الاجتماعية، مستوى المعيشة، منطقة السكن، المعتقدات السياسية إلخ.) التي تجعل الأفراد أقلّ أو أكثر تقبّلاً للرسائل المختلفة.

يتمثّل الهدف الأساسي لهذا البحث برفع توصيات سياساتية يمكن أن تساعد على تحقيق ما يلي:

- الحدّ من انتشار المعلومات الخاطئة والمضلّلة، مع إجراء تقييم دقيق لأفضل الطرق التي يمكن اعتمادها من أجل تعزيز التفكير النقدي والفهم الفعّال للأخبار كافة بين جميع المواطنين اللبنانيين، بما فيها الأخبار الكاذبة؛
- المساعدة في تطوير محتوى إخباري محترف وأخلاقي يعكس الواقع المحلي، ويحسّن أنماط استهلاك الإعلام.

المنهجية

أُجري هذا البحث خلال شهرَي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2023. وقام على عدّة جوانب متميّزة ومترابطة هدفت إلى إعداد استراتيجية بحثية شاملة. من هذه الجوانب:

- تقييم الوضع الحالي في لبنان، خاصةً على صعيد كيفية تأثير المعلومات الخاطئة والمضلّلة على الحياة اليومية للمواطنين والوضع السياسي.
- استقطاب مشاركين لمجموعات التركيز وتسهيل إنشاء مجموعات التركيز.
- إعداد واختبار دليل مناقشة لجمع بيانات قيّمة خلال اجتماعات مجموعات التركيز.
- تحليل النتائج وتثليث المعلومات لفهم عادات استهلاك الإعلام ضمن مجموعات اللبنانيين الذين تمّ اختيارهم، وتحديد العوامل الأساسية التي تجذب الجماهير اللبنانية إلى المحتوى الإخباري.

1- نهج مجموعات التركيز

تولّت شركة **الدولية للمعلومات** استقطاب المشاركين في مجموعات التركيز، وهي شركة متخصّصة في شؤون البحث، والإحصاء، والدراسات العلمية، تأسّست في بيروت عام 1995. فتمّ الاتصال بمتخصّصين من مختلف المجتمعات المحلية لاستقطاب مشاركين يستوفون مواصفات ديموغرافية محدّدة سلفاً، منها:

- رجال ونساء دروز شباب في العشرينيات من العمر من منطقة الشوف؛
- نساء مسيحيات في متوسط العمر من كسروان؛
- رجال سنّة في متوسط العمر من عكار؛
- رجال شيعة في متوسط العمر من بعلبك؛
- نساء شيعيات في الثلاثينيات من العمر من جنوب لبنان؛
- شباب من مختلف الطوائف من بيروت.

تفاوت المشاركون على صعيد المستوى التعليمي. فمنهم من ارتاد المدرسة فقط، ومنهم من يحمل شهادةً جامعيةً، قد تصل إلى الدكتوراه. وتجدر الإشارة إلى أنّ الكثيرين منهم لم يكونوا يزاولون نشاطاً مهنياً، نظراً إلى تأثّرهم الشديد بمستويات البطالة المتزايدة التي أصابت لبنان منذ 2019.

لتحقيق الأهداف الجوهرية للبحث، طُلب من المشاركين التعليق على السياسات التحريرية التي تعتمدها المؤسسات الإعلامية اللبنانية، فضلاً عن تأثير الأخبار الكاذبة على الواقع الاجتماعي والسياسي في البلاد. فأضاف هذا الأمر مستوىً آخر إلى التحليل، هدف إلى اختبار مدى وعي مختلف المشاركين بالمواضيع.

خلال جلسات مجموعات التركيز، اعتمد الميسّر دليل نقاش معدّاً سلفاً مع كافة المجموعات، وذلك لضمان اتّساق البيانات التي سيتمّ جمعها، على نحو يُسهّل التثليث والمقارنة بينها.

2- دليل النقاش

أُعدّ دليل النقاش (الملحق) استناداً إلى مبادئ التصميم النوعي التفسيري. من هنا، لم يُقصد بالأسئلة أن توجّه المشاركين نحو إجابات معيّنة، بل أن تعطيهم مساحةً واسعةً للتعبير عن قِيَمهم وتحليلاتهم. يُغطّي الدليل مجموعةً من الأسئلة الأساسية التي يطرحها المحاور مع كل مادة إعلامية تُعرض على المشاركين في إطار الدراسة، فضلاً عن سلسلة من الأسئلة التحفيزية لتشجيع المشاركين على التعمّق أكثر في الموضوع. والهدف من ذلك هو استطلاع مواقف المجيبين تجاه الرسائل الإعلامية واستنباط تحليلهم الشخصي للمشهد الإعلامي الأوسع، بما في ذلك طريقة إنتاج الرسائل وتوزيعها.

بهدف تغطية مجموعة المواضيع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلاً عن الطيف المتنوّع للمعلومات الخاطئة والمضلّلة على الإنترنت، تمّت إضافة مجموعة من المحتويات الإخبارية والرسائل الإعلامية إلى دليل النقاش.

3- الأخلاقيات

نظراً إلى درجة تعقيد الموضوع، وتبعاته المتعدّدة الأوجه على المستويات الفردية والجماعية على السواء، كان من الضروري النظر بعناية في الاعتبارات الأخلاقية للبحث. فالتزم فريق البحث بتطبيق معايير أخلاقية صارمة، بما في ذلك قاعدة تشاتام هاوس التي تنصّ على أنّ «المشاركين أحرار في استخدام المعلومات المتلقّية، لكن لا يجوز الكشف عن هوية أو انتماء المتحدّث/المتحدّثين أو أي من المشاركين الآخرين».

أُحيط المشاركون في مجموعة التركيز علماً بهوية المنظمة التي تُجري الدراسة، أي مؤسسة سمير قصير، فضلاً عن طبيعة الدراسة وأهدافها المتمثّلة بشكل أساسي بما يلي:

- تحديد إلى أي مدى تتأثّر مختلف المجموعات في المجتمع اللبناني بالرسائل الإعلامية الكاذبة؛
- تحديد تأثير هذه الرسائل على سلوك المواطنين اللبنانيين وحياتهم، فضلاً عن المجتمع اللبناني ككلّ.

طمأن فريق البحث المشاركين، مراراً وتكراراً، إلى التزامه بالمحافظة على سرّية هوياتهم، فضلاً عن أي معلومات شخصية أخرى، خاصةً عند نشر المعلومات المتأتّية عن الدراسة، لترك مطلق الحرية لهم في التعبير عن آرائهم. ولضمان اعتماد ممارسات بحثية أخلاقية، أُحيط جميع المشاركين علماً بطبيعة البحث، من دون أن ينطوي ذلك على أي خداع. كما أُكّد لهم فريق البحث أنّ الدراسة لن تشمل أي طريقة للتعرّف عليهم، كالاسم، أو الدين، أو المنطقة لأي غرض كان، ما خلا لغرض تقييم نسبة المشاركة. زِد على ذلك أنّ الاقتباسات ستكون مجهولة المصدر.

نتائج البحث

ستُعرض نتائج الدراسة وِفقاً لمحورَين أساسيَّين:

1. المواضيع الأساسية التي يتناولها دليل النقاش، وهدفها استكشاف عادات الاستهلاك الإعلامي وطرق استجابة المشاركين للأخبار الكاذبة وتفسيراتهم لها.

2. المتغيرات الملحوظة المحدّدة بناءً على الاختلافات المحتملة بين مجموعات التركيز، خاصةً على صعيد:
   - القدرة على تحديد الأخبار الكاذبة وتحليلها؛
   - التأثير الإجمالي للأخبار الكاذبة على المستهلكين الإعلاميين.

1- عادات الاستهلاك الإعلامي

طُرحت على كل مجموعة تركيز أسئلة أساسية عن عادات الاستهلاك الإعلامي الخاصة بها، ومستوى ثقتها بالبرامج الإخبارية. فكشفت الإجابات درجة تفاعل المشاركين مع المحتوى الإخباري، ومستوى ثقافتهم الإعلامية، والقضايا المهمّة بالنسبة إليهم. كما أجمعت الإجابات على أنّ الإعلام الإخباري المحلي يفتقر إلى المصداقية، حيث سُجّلت تعليقات مثل: «ما من وسيلة إعلامية جديرة بالثقة» و«كل الأخبار تُقدّم مع رشة ملح وبهار».

بالرغم من الفروقات في السنّ، والجنس، والدين، أجاب المشاركون في المجموعات كلّها أنهم يتابعون الأخبار السياسية والاقتصادية بشكل أساسي بهدف «مواكبة التطورات والانهيارات السريعة التي تحدث في أيامنا هذه». كما أعرب بعض المشاركين عن اهتمامهم بالأخبار الثقافية والعلمية، خاصةً إذا كانت متوافقة مع هواياتهم الشخصية أو مجالهم المهني.

أعرب المشاركون عن انتقادهم لوسائل الإعلام الرئيسية وتشكيكهم فيها، خاصةً القنوات التلفزيونية، بسبب تحيّزها السياسي. وقد اعتبروا أنّ لكلّ وسيلة إعلامية أجندتها السياسية الخاصة التي تعمل على الترويج لها، مع بعض الاستثناءات. بالإضافة إلى ذلك، أشار بعض المشاركين إلى أنهم لا يشاهدون الأخبار على القنوات التلفزيونية إلا عندما يكون هناك حدث بارز في البلاد، خاصةً وأنّ هذه القنوات «لا تستطيع تشويه الوقائع أو تحريفها أثناء البثّ المباشر».

شعرت أكثرية المشاركين بأنّ النشرات الإخبارية التلفزيونية والبرامج السياسية تُروّج لخطاب أحزاب سياسية معيّنة، مما يجعلها تفتقر إلى المصداقية. فكما قال عدد من المشاركين: «كل وسائل الإعلام الرئيسية في لبنان أشبه بناطق رسمي باسم السياسيين والأحزاب. فهي تخدم مصالح هؤلاء السياسيين والأحزاب». فضلاً عن ذلك، أفاد المشاركون بأنهم لا يصدّقون أي معلومات إلا إذا انتشرت على نطاق واسع، عبر عدّة مجموعات واتساب، بمعنى أنّ الانتشار الأوسع يفترض جدارةً أكبر بالثقة. وبدورها، لم تكتسب المحطات التلفزيونية العربية والدولية ثقة أكبر بنظر المشاركين، بسبب أجنداتها المحتملة.

أفاد معظم المشاركين بأنهم بالكاد يتابعون أي محطة تلفزيونية، لا فقط بسبب عدم ثقتهم بها كمصدر للمعلومات الموثوقة، بل نتيجة الانقطاع الدائم للكهرباء أيضاً. بين الحين والآخر، يشاهد البعض المؤسسة اللبنانية للإرسال إنترناشونال، أو إم تي في، أو الجديد، أو المنار بحسب ميوله السياسية، بالرغم من إدراكه لتحيّز كل قناة. ولم يُبدِ المشاركون اهتمامهم ببرنامج حواري معيّن. فبعضهم يشاهد «ضيفاً معيّناً عوضاً عن برنامج أو مقدّم برامج، بشرط أن يكون للضيف موقف تجاه تحقيق التغيير». أما البعض الآخر، فيشاهد البرامج الاستقصائية، خاصةً على قناة الجديد، لا سيّما وأنّ «مكافحة الفساد» تُشكّل شاغلاً أساسياً للمواطنين الطامحين إلى التغيير منذ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

نتيجةً لذلك، أكّد المشاركون أنهم يُشكّكون في دقّة المعلومات المعروضة على التلفزيون، ويقومون عوضاً عن ذلك بجمع الأخبار من مصادر مختلفة عبر الإنترنت. وللمفارقة، يقومون بمشاهدة القنوات التلفزيونية عبر صفحاتها على فايسبوك أيضاً. فيقارنون بين مختلف القنوات ويتحقّقون من المعلومات توخّياً لمزيد من الدقّة في الأخبار بهدف «الإحاطة بمختلف وجهات النظر»، و«تكوين استنتاجاتهم الخاصة»، وفي نهاية الأمر «معرفة الحقيقة».

يعتمد المشاركون بشكل غالب على المجموعات الإخبارية عبر واتساب وصفحات الأخبار المحلية على فايسبوك للحصول على المعلومات. وأكّد البعض أنه يعتمد على أصدقائه في مختلف المناطق اللبنانية للحصول على الأخبار الموثوقة، خاصةً في ما يتعلّق بالحوادث الأمنية وغيرها من الأحداث المحدّدة.

بشكل عام، استشهد المشاركون بوسائل التواصل الاجتماعي كمصدر أساسي للمعلومات، وذلك لأسباب عدّة منها عدم توفّر الوقت لمتابعة الأخبار عبر وسائل الإعلام التقليدية كالمحطات التلفزيونية، وسهولة الوصول إلى المعلومات عبر التطبيقات الهاتفية، والمصداقية الأكبر التي تتمتّع بها المصادر على المستوى المحلي الضيّق، كالمواقع الإلكترونية المحلية، وصفحات الأخبار (ميغافون، القلم السياسي، يا صور، بنت جبيل إلخ.)، وإنستاغرام، ومجموعات واتساب. إلى جانب ذلك، أعطى معظم المشاركين الشباب تويتر تصنيفاً إيجابياً، كونهم يتابعون بعض الصحافيين «الأكثر استقلاليةً ومصداقيةً من غيرهم» للاطّلاع على وجهات نظرهم وتحاليلهم للأحداث.

أفاد بعض المشاركين، خاصةً مجموعة النساء الشيعيات، بأنهم لا يثقون بأي مصدر للمعلومات ما خلا «الأشخاص المقرّبين»، أي «الأشخاص المطّلعين الذين يمكن الوصول إليهم بسهولة، والمثبت أنهم يتمتّعون بأخلاق حميدة»، كرؤساء الأقسام المحلية في الأحزاب المعروفين بـ «المسائيل»، أو الشخصيات الدينية المحلية. ومع أنّ هؤلاء الأشخاص المطّلعين يكونون منحازين سياسياً، ويروّجون لقِيَم أحزاب معيّنة كحركة أمل أو حزب الله، إلا أنهم يُعتبرون مرجعيات مختصّة ومصادر موثوقة للمعلومات. بالنسبة إلى النساء الشيعيات، يبدو أنّ قانون القرب الشخصي يطغى على كل الاعتبارات الأخرى في عملية جمع المعلومات وتقييم أهميتها الإخبارية.

2- تحديد الرسائل الكاذبة وتفسيرها

أبدى معظم المشاركين في الدراسة ردود فعل متشابهة تجاه الرسائل الإعلامية الكاذبة التي عُرضت عليهم، بالرغم من خلفياتهم الجغرافية، والدينية، والثقافية المتنوّعة. ومع أنّ تفسيرهم لهذه الرسائل قد يختلف بشكل طفيف بين شخص وآخر، إلا أنهم أظهروا جميعاً فهماً نسبياً للأحداث الجارية في لبنان والقضايا العالمية كالأوبئة والحروب. ويعود ذلك ربما إلى المجموعة الواسعة من المعلومات والأخبار المتناقلة عبر المنصّات الإعلامية المختلفة، خاصةً في ما يتعلّق بفيروس كوفيد-19 واللقاحات.

لم تُثِر الرسائل الإعلامية الكاذبة والمضلّلة أي شواغل سياسية ملحوظة لدى المشاركين في مجموعات التركيز. لكنّ بعض المشاركين أعربوا مثلاً عن تحفّظهم بشأن المحكمة الخاصة بلبنان التي اعتُبرت قضيةً حسّاسة. فانتقد الرجال السنّة الموالون للرئيس الحريري الحكم النهائي الصادر عن المحكمة، الذي اعتبروه مخيّباً للآمال، في حين عارض الرجال والنساء الشيعة الموالون لحزب الله المحكمة من أساسها. أما الرسائل المتعلّقة بالكميات الهائلة من النفط والغاز التي سيتمّ استخراجها في لبنان، فلم تلقَ شكوكاً تُذكر. فقد اعتبر المشاركون أنّ مروان خير الدين، وهو الوزير السابق الذي نشر المعلومات، «مصدراً موثوقاً» «يعرف ما يتحدّث عنه بكل تأكيد»، بالرغم من كونه عضواً من «الطبقة السياسية» التي يتمّ شجبها واستنكارها.

تعلّقت الانتقادات التي طالت الرسائل الكاذبة بالشكل (أسلوب الكتابة، مصداقية الناشر إلخ.) أكثر من تعلّقها بانعدام الدقّة بشأن الموضوع المطروح. ومع أنّ أحد المشاركين أشار إلى أنّ «نشر أخبار كهذه على وسائل التواصل الاجتماعي ضروري للإثبات أنّ هناك آراء أخرى مختلفة عن الرأي السائد»، فإنّ معظم المشاركين أبدوا حذرهم من نشر معلومات كهذه والتفاعل معها. فذكر بعض المشاركين أنهم لا ينشرون المعلومات التي يعتبرونها مهمةً من وجهة نظر محلية أو مهنية، إلا إذا كانت من مصدر معروف وموثوق. وأضافوا أنهم ينشرون الأخبار أيضاً إذا كانت تشمل تصريحاً لقائدهم السياسي. وأفاد أحد المشاركين بأنه نشر خبراً يتعلّق بحملة لجمع التبرعات لمساعدة الأشخاص المحتاجين بسبب الأزمة الاجتماعية والاقتصادية.

شارك عدد أقلّ من المشاركين في مناقشات إلكترونية أو علّقوا في منتديات للتعبير عن آرائهم. لكنّ معظمهم تفادوا فعل ذلك «لتجنّب الاحتكاك مع أشخاص آخرين في محيطهم» أو «لتجنّب الهجمات أو الشتائم من الأشخاص العنيدين الذين لا يستطيعون تقبّل آراء غيرهم». في ما يتعلّق بالأخبار الكاذبة على وجه التحديد، قلّة قليلة من المشاركين صحّحت الأخبار الواردة على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال التعليق على المنشورات التي تتضمّن أخباراً كاذبة أو مضلّلة. وقد أقدم مشاركان على تصحيح الأخبار الكاذبة لأقاربهم وجيرانهم، لكنهما لم يُعلّقا على وسائل التواصل الاجتماعي. كما تجنّب عدد بسيط من المشاركين التعليق على هذه المنشورات لتفادي انتشارها. فشرح أحدهم: «طالما أنّ انتشار الأخبار الكاذبة يعتمد على منطق الخوارزميات، فلا أقوم بنشرها لئلّا أساهم في هذا الانتشار».

هناك أسباب عدّة تدفع الأشخاص إلى عدم نشر الأخبار. فبعضهم يخشى التعرّض للتهديد من الأحزاب السياسية، في حين أنّ البعض الآخر قد لا ينشر الأخبار المتعلّقة بسعر الصرف مثلاً لافتراضه أنّ «الجميع يتابعون هذه الأسعار عبر التطبيقات الهاتفية».

لم تكن أكثرية المشاركين على دراية بمنصّات التدقيق في الحقائق. فأفاد العديد منهم بأنهم لم يكونوا يعرفون بوجودها ولم يسمعوا بها قبلاً. وقد أتى عدد قليل فقط على ذكر مواقع إلكترونية مثل النهار، والجديد، والمؤسسة اللبنانية للإرسال إنترناشونال التي تملك أقساماً مخصّصة للتدقيق في صحة الأخبار. فذكر أحد المشاركين أنه يتفقّد قسم التدقيق في الحقائق التابع للنهار. وأفاد آخر بأن لا أحد يبالي بمنصّات التدقيق في الحقائق لأنّ معظم المواقع الإلكترونية التابعة للقنوات التلفزيونية تتطلّب تسديد رسوم اشتراك. مع ذلك، لم يستبعد مشارك آخر أن تقوم منصّات التدقيق نفسها بنشر الأخبار الكاذبة، وأن تكون هناك «خطة خبيثة وراء إنشائها في الدول الأجنبية».

لم يكتفِ المشاركون بالتعبير عن آرائهم بشأن القضايا الواردة في الرسائل، ولكنهم ناقشوا مواضيع أخرى أيضاً، كأداء وزير الصحة خلال جائحة كوفيد-19، وردود فعل الأشخاص تجاه تلقّي لقاحات كوفيد-19، ومشروعية تأسيس المحكمة الخاصة بلبنان، وصحة الأحكام النهائية التي صدرت عن هذه المحكمة. جدير بالذكر أنه قد تمّ تنظيم النتائج في هذه الفقرة بحسب المواضيع، وِفقاً للمفاهيم التي أثارها المشاركون أنفسهم.

كوفيد-19:الرئيس التنفيذي لشركة فايزر يسعى إلى تقليل عدد سكان العالم حتى النصف في 2023.

عُرضت على المشاركين معلومات تزعم أنّ الرئيس التنفيذي لشركة فايزر صرّح بأنّ الهدف الأساسي للقاح شركته هو تقليص عدد سكان العالم بشكل جذري. فعلّق عدد كبير من المشاركين من مجموعات تركيز مختلفة بأنهم يُصدّقون الخبر، معلّلين ذلك بأنّ «كوفيد-19 هو من صنع الإنسان»، و«أنهم ابتكروا اللقاحات عمداً»، و«يريدون التحكّم بالعالم بأسره». ومن المؤكّد أنّ نظريات المؤامرة تحتلّ مكانةً بارزة بين حججهم. لتأكيد صحة اتهامهم، تفاخر العديد منهم بأنهم أصيبوا بالفيروس و/أو رفضوا أخذ اللقاح، ومع ذلك لم يموتوا.

اعتقد العديد من المشاركين، بغضّ النظر عن سنّهم أو مستواهم التعليمي، «أن قضية كوفيد-19 برمّتها هي عبارة عن مسألة نفسية»، مشدّدين على أنّ «المبالغة فيها هدفت إلى إخافة الناس»، وتكذيب مدى الخطر الذي تُشكّله الجائحة.

مع ذلك، صنّف المشاركون الدروز الشباب الخبر فوراً كخبر كاذب، خاصةً وأنه لم يصدر عن وسيلة إعلامية معروفة، بل عن حساب شخصي غير معروف. ولفتوا إلى أنّ المصدر والتاريخ غير مذكورَين في التغريدة. فعلّق أحدهم: «نحن في العام 2023 ولم يتحقّق هذا الهدف بعد». وافترض آخرون أنه قد تكون هناك «أجندة» خفية لهذا الأمر، مشكّكين في أن يُقدِم الرئيس التنفيذي لشركة فايزر على الإدلاء بمثل هذا التصريح الذي يمكن أن يرتدّ سلباً على الشركة، حتى وإن كان الخبر صحيحاً. لهذا السبب، أبدت إحدى المشاركات من مجموعة النساء الشيعيات من الجنوب تشكيكها في صحة هذا التصريح، قائلةً: «حتى الأطباء أنفسهم تلقّوا اللقاح، وقد تمّ تصنيع اللقاح بناءً على أبحاث معمّقة».

عندما سُئل المشاركون عن المصادر التي يعتمدون عليها للحصول على معلومات عن كوفيد-19، ذكر العديد منهم «الإنترنت»، والمحطات التلفزيونية المحلية، ومنصّات وسائل التواصل الاجتماعي، والمرجعيات الصحية، كوزارة الصحة، والصليب الأحمر، ومنظمة الصحة العالمية، ونصائح الأطباء. وأضاف البعض أنّ الأشخاص الذين يقومون بزيارات منزلية و/أو ينتقلون من بيت إلى آخر قدّموا إليهم نصائح حول أساليب الوقاية. كما استشهد المشاركون الشباب، بشكل أساسي، بالوثائق (كالمنشورات والمطويات إلخ.) الصادرة عن وزارة الصحة وحملات التوعية التي يُطلقها الأطباء.

المحكمة الخاصة بلبنان: 800 مليون دولار أُنفقت على المحكمة الدولية لتنتهي بحكم مؤبّد خمس مرات على متّهم دون تقديم أدلّة جنائية.

باستثناء بضعة مشاركين سنّة رجال من عكار وبيروت، ممّن لا يزالون يُدينون بالولاء للرئيس الراحل رفيق الحريري، أبدى المشاركون من مجموعات التركيز كافة اهتماماً محدوداً بهذا المضمون على وجه التحديد. أما مؤيّدو حزب الله وحركة أمل، فقد افتخروا بهذه المعلومات، معتبرين أنّ المحكمة الخاصة بلبنان قادرة على اقتراف كل السيّئات الممكن تصوّرها. فانتقدوا المحكمة، مكرّرين الحجج والخطابات نفسها التي يُدلي بها الخصوم السياسيون لتيار الحريري السياسي. ومن هذه التصريحات أنّ «المحكمة الخاصة بلبنان مسيّسة» وأنها «تمتثل لتعليمات الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل»، وأنّ «الأشخاص المتّهمين باغتيال الحريري حوكموا ظلماً» وأنّ «المحقّقين يستجوبون أشخاصاً من طرف واحد فقط». في الواقع، بلغ الحدّ بأحد المشاركين الشيعة إلى درجة الزعم بأنّ «الماسونية واليهود هم الذين يتحكّمون بالعالم وبإمكانهم التعبئة لصالح أي قضية كانت».

شكّك المشاركون الدروز الشباب في صحة هذه المعلومة، زاعمين بأنّ التفاصيل غير كافية لتجعلهم يصدّقون الخبر. فقال بعضهم إنّ المنشور غير منطقي وغير مفهوم، كما قدّر البعض أنّ المحاكم الدولية لا تُقرّ بإصدارها أحكاماً خاطئة حتى وإن كان الخبر صحيحاً. وأفاد أحد المشاركين بأنّ المحكمة الدولية لن تتصرّف بهذه الطريقة بكل تأكيد.

أفادت مشاركات من مجموعتَي النساء الشيعيات والمسيحيات بأنهنّ لا يُصدّقن هذا الخبر. ومن الأسباب الرئيسية لعدم تصديقهنّ، «الصياغة السيئة» للخبر، والثقة الممنوحة إلى المحكمة الخاصة بلبنان، والمبالغ الخيالية المذكورة التي يُعتقد بأنها غير منطقية، واستحالة اتهام شخص وإدانته من دون وجود أدلّة. وافترضت إحدى المشاركات أنه باستطاعة المحكمة رشوة أحدهم للتغطية على من اغتال الحريري فعلاً، من دون أن تنفي ردّ فعلها الأولي بعدم تصديق هذه المعلومات.

أظهر معظم المشاركين اهتماماً محدوداً بقضية اغتيال رفيق الحريري، فضلاً عن الإجراءات والحكم القضائي الصادر عن المحكمة الخاصة بلبنان في هذا المنظور. وذكر بعضهم أنهم كانوا يشاهدون جلسات المحكمة مباشرةً على الهواء عبر قنوات المؤسسة اللبنانية للإرسال إنترناشونال، والجديد، وتلفزيون المستقبل.

مروان خير الدين: «لدينا غاز أكثر من قطر».

أفاد معظم المشاركين في مختلف مجموعات التركيز بأنهم لم يقعوا قبلاً على معلومات ذات صلة بتصريح خير الدين حول موارد الغاز والنفط في لبنان. مع ذلك، اعتبر بعض المشاركين أنّ المعلومات صحيحة، على افتراض أنّ هناك كمية كبيرة من الموارد في شمال لبنان وجنوبه، رابطين ذلك بمصالح إسرائيل وبلدان أخرى وشركات مثل توتال. كما اعتبر آخرون أنّ المعلومات التي أدلى بها الوزير السابق حقيقية.

مع ذلك، جادل بضعة مشاركين بضرورة الارتكاز على الدراسات والتحقيقات العلمية قبل تصديق أخبار كهذه. فشكّكوا في دقّة تصريح خير الدين كونه لم يرتكز على إحصاءات تمّ التحقّق منها أو تأكيدها من خلال المسوحات والتنقيب. وأفاد البعض بأنه من المحتمل أنّ الوزير السابق يُبالغ، أو أنه لا يجدر الوثوق به كونه متورطاً في أزمة المصارف الحالية. كما افترض أحد المشاركين أنّ العنوان قد صيغ على هذا النحو بهدف جذب القرّاء.

وذكر معظم المشاركين أنهم يعتمدون على غوغل، وعلى وثائقي أُذيع مؤخراً على الجديد (بالرغم من أنّ بعض المشاهدين لم يفهموه تماماً)، والموقع الإلكتروني لوزارة الطاقة (مع أنّ بعضهم لم يكن على علم بوجوده)، والنشرات الإخبارية التلفزيونية، فضلاً عن خبراء في هذا المجال، كمصادر أساسية للمعلومات حول قطاع النفط والغاز في لبنان.

سي إن إن: الناسا تعلن أنّ الأرض مسطّحة.

أثارت هذه المعلومة، بشكل خاص، الكثير من الشكوك لدى أكثرية المشاركين. فلم يصدّقوها كونهم تعلّموا في مدارسهم منذ نعومة أظفارهم أنّ الأرض كروية، أو لأنّ «القرآن يذكر أنّ الأرض كروية وليست مسطّحة». أفاد بعض المشاركين الشباب بأنهم سيتحقّقون ممّا إذا كانت الناسا قد ذكرت ذلك فعلاً أم لا، خاصةً وأنهم يعتبرون أنها مصدر موثوق علمياً. وباستثناء مشارك واحد في مجموعة التركيز الخاصة بالدروز الشباب، لم يلاحظ أي من المشاركين أنّ هذه المعلومات تَرِد في لقطة شاشة لفيديو تمّ بثّه على السي إن إن. فأفاد هذا المشارك بأنه لا بدّ من فهم السياق الأصلي الذي وردت فيه هذه اللقطة أولاً من أجل فهمها كما ينبغي، ثم الحكم عليها لمعرفة ما إذا كانت ملفّقة أم لا.

في ما يتعلّق بالأخبار العلمية، أجاب معظم المشاركين بأنهم يرتكزون على مصادر مختلفة، خاصةً في ظل سهولة الوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت.

3- تأثير الأخبار الكاذبة

يُعتبر سنّ المشاركين عاملاً بارزاً أثّر على كيفية تقييمهم للرسائل المعروضة عليهم. فالجيل الشاب، الأكثر إلماماً بالتكنولوجيا وآلياتها الخفية، كالخوارزميات مثلاً، أكثر قدرةً على كشف الأخبار الكاذبة والتعامل مع محتواها وانتشارها. ضمن إطار المقاربة الإيجابية للتعامل مع الأخبار الكاذبة، أفاد أحد المشاركين في مجموعة التركيز الخاصة بالدروز الشباب: «نحن بحاجة إلى الأخبار الكاذبة لتطوير قدرتنا على التفكير النقدي».

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي المستوى التربوي والثقافي للمشاركين، كذلك، دوراً بالغ الأهمية في قدرتهم على تحديد الرسائل الكاذبة وتفسيرها.

الخاتمة والتوصيات

بالرغم من أنّ المشاركين في مختلف مجموعات التركيز كانوا على دراية عميقة بكيفية تلاعب الإعلام بالجمهور، فقد تعذّر على معظمهم التعرّف على الأخبار الكاذبة من جملة الرسائل التي عُرضت عليهم. لكنهم كشفوا عن مستويات عُليا من التفكير النقدي عند تقييم الأوضاع العامة على المستوى الكلّي، كأداء وسائل الإعلام أو تصرّفات السياسيين. مع ذلك، في ما يتعلّق بالقضايا الشخصية، كالانتماء الحزبي أو القناعات الطائفية، فقد ناقضوا بياناتهم العامة السابقة، كاشفين عن تفكير غير متفتّح نسبياً، وذلك بتأثير من تحيّزاتهم، ومصالحهم، وحساباتهم السياسية والحزبية.

زعَم المشاركون أنهم ضاقوا ذرعاً بالدفق المستمر من المعلومات غير المتحقّق منها التي تفيض بها هواتفهم، لكنهم لم يتّخذوا إجراءات ملموسة لمكافحة هذا التدفّق المزعج والمضلّل. من هنا، بهدف نشر التوعية بشأن الأخبار الكاذبة، يجب التشديد على ما يلي:

- الكفّ عن نشر الأخبار من دون مصدر أو الأخبار التي لم يتمّ التحقّق من صحتها.
- تحليل كل الأخبار استناداً إلى السياق الأصلي الذي وردت فيه.
- تثليث أي أخبار من خلال استقاء الخبر نفسه من ثلاثة مصادر مهنيّة مختلفة لضمان صحتها.
- تحسين القدرة على التفكير النقدي بين المواطنين لكي يتمكّنوا من تصفية الأخبار الكاذبة في عقولهم أولاً.
- تعزيز منصّات التدقيق في الحقائق على نطاق واسع وتشجيع الناس على استخدامها.
- تكثيف حملات التوعية بالتنسيق مع وسائل الإعلام الرئيسية والسلطات المعنية.
- تعزيز الصحافة المهنية والأخلاقية التي تعتمد نهجاً دقيقاً وصادقاً عند التعامل مع الأحداث، ووصفاً صحيحاً للوقائع الملموسة، ومرجعيةً واضحةً للأرقام والإحصاءات المثبتة التي يتمّ الاستشهاد بها، بحيث تكون المعلومات ذات صلة بالموضوع المطروح، ولا يتلقّاها الناس كمعلومات مثيرة للجدل، أو استفزازية، أو مضلّلة، أو كمعلومات يُقصد منها التسبّب بالخداع وتقسيم السكان.

الملحق: دليل النقاش الخاص بمجموعات التركيز

1. مقدّمة

يُعرّف الميسّر أولاً بمؤسسة سمير قصير وبهدف الدراسة، أي كيفية استهلاك الجمهور اللبناني للمحتوى الإخباري، وما الذي يجعله يقع ضحية المعلومات الخاطئة/المضلّلة.

2. أسئلة عامة

1. أي نوع من الوسائل الإعلامية تعتمده لمتابعة الأخبار؟ لماذا؟
2. هل تثق بوسائل الإعلام اللبنانية وعملها الصحفي؟ إذا أجبت بنعم، فما هي هذه الوسيلة الإعلامية؟
3. هل تثق بوسائل الإعلام العالمية أكثر من المحلية؟ إذا أجبت بنعم، فما هي هذه الوسيلة الإعلامية؟
4. هل تُعيد التحقّق من صحة الأخبار التي تقرأها قبل تكوين رأيك و/أو قبل نشرها؟ إذا أجبت بنعم، فكيف؟
5. هل سبق وتعرّضت لمحتوى مضلّل؟ إذا أجبت بنعم، هل يمكنك الإدلاء بمثال؟ كيف علمت أنه كان كاذباً؟
6. هل تتّخذ إجراءات لتصحيح الأخبار الكاذبة عندما تُصادفها على منصّات وسائل التواصل الاجتماعي؟
7. هل أنت على دراية بمنصّات التدقيق في الحقائق؟ إذا أجبت بنعم، هل تثق بعمل المدقّقين؟ هل يمكنك أن تذكر بعضاً من منصّات التدقيق في الحقائق التي تثق بها وتستخدمها؟

- **أمثلة عن الأخبار الكاذبة**

1- كوفيد- 19: لقاح فايزر

- رابط بالخبر.

اطبع لقطة الشاشة التالية وأطلع المشاركين عليها:

- السؤال 1: هل سبق وقرأت هذا الخبر أو سمعت عنه؟
- السؤال 2: هل تُصدّق هذا الخبر؟
- السؤال 3: من أين كنت تستقي الأخبار المتعلّقة بكوفيد19- خلال تفشّي الجائحة؟ ما كانت أكثر المصادر التي كنت تثق بها بشأن كوفيد19- واللقاحات؟

2. المحكمة الخاصة بلبنان

- رابط بالخبر.

اطبع لقطة الشاشة التالية وأطلع المشاركين عليها:

- السؤال 1: هل سبق وقرأت هذا الخبر أو سمعت عنه؟
- السؤال 2: هل تُصدّق هذا الخبر؟
- السؤال 3: من أين كنت تستقي الأخبار المتعلّقة بالمحكمة الخاصة بلبنان؟ ما كانت أكثر المصادر التي كنت تثق بها لمتابعة أخبار هذه المحكمة وسلسلة الاغتيالات التي جرت في لبنان؟

3. قطاع النفط والغاز - مروان خير الدين: لدى لبنان غاز أكثر من قطر

- رابط بالخبر.

اطبع لقطة الشاشة التالية وأطلع المشاركين عليها:

السفير

لبنان

لبنان / مجتمع

خير الدين: لدينا غاز أكثر من قطر

نشر هذا المقال في جريدة السفير بتاريخ **21-03-2014** على الصفحة رقم 6 – إقتصاد

دعا الوزير السابق مروان خير الدين إلى «عقد اجتماعي جديد في جمهورية ثالثة لنتخلص من دولة «مرقلي تمرقلك». وقال: «نعم هنالك أمل بالتغيير ويحق لنا أن نحلم، إذا ما حصل توافق سياسي جامع بين الناس أولا، ثم بين السياسيين لبناء دولة القانون، بدل دولة المزارع كما هي الحال، وللعبور نحو الدولة يجب إعادة هيكلة الموازنة العامة لتتخلص من عجزها العام. ففي المدى القصير (5 سنوات) نستطيع توفير 4 إلى 5 مليارات، وبالتالي سد العجز السنوي من خلال إيقاف دعم الكهرباء بعد سنة ونصف من الآن،...

- السؤال 1: هل سبق وقرأت هذا الخبر أو سمعت عنه؟
- السؤال 2: هل تُصدّق هذا الخبر؟
- السؤال 3: من أين كنت تستقي الأخبار المتعلّقة بقطاع الطاقة؟ ما كانت أكثر المصادر التي كنت تثق بها لمتابعة أخبار قطاع الطاقة؟

4- الأرض مسطحة

- رابط بالخبر.

اطبع لقطة الشاشة التالية وأطلع المشاركين عليها:

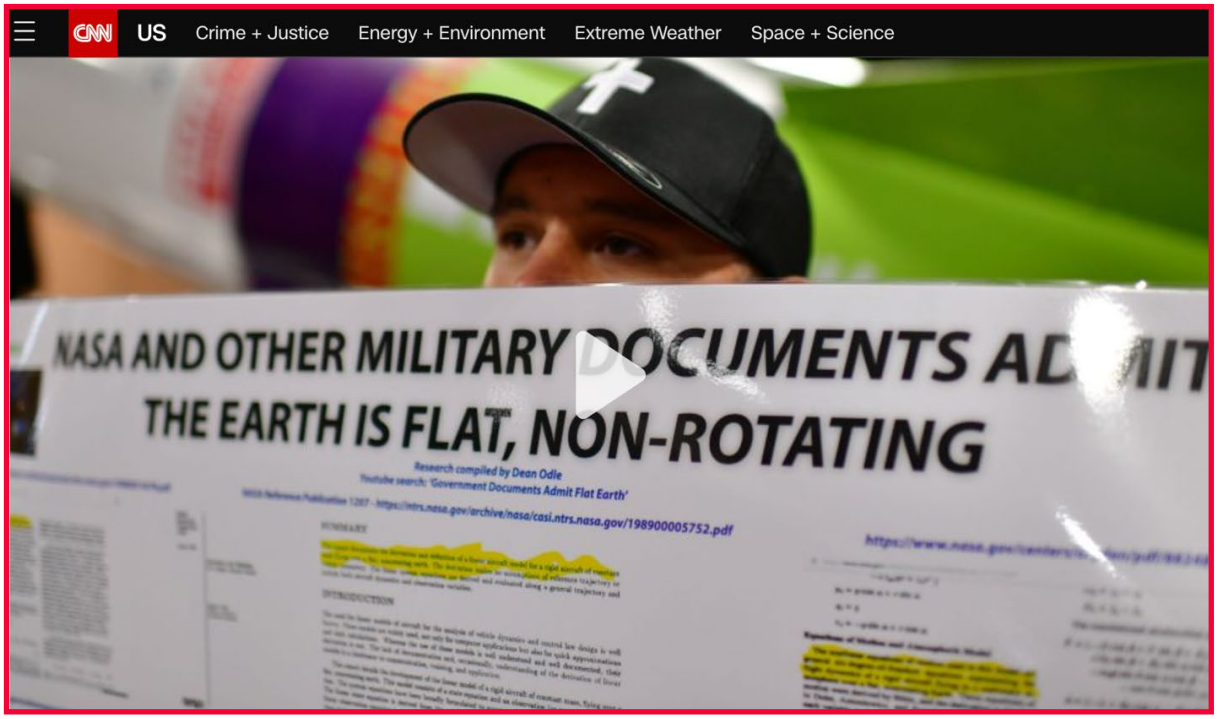

- السؤال 1: هل سبق وقرأت هذا الخبر أو سمعت عنه؟
- السؤال 2: هل تُصدّق هذا الخبر؟
- السؤال 3: من أين كنت تستقي الأخبار العلمية؟ ما كانت أكثر المصادر التي كنت تثق بها لمتابعة الأخبار العلمية؟

يمكن مشاركة هذا العمل ونسخه وتوزيعه ونقله، شرط نسبه إلى مؤسسة سمير قصير، ولكن دون الإيحاء بأي شكل من الأشكال أن مؤسسة سمير قصير مسؤولة عن استخدام هذا العمل من قبل أي طرف آخر. لا يجوز استخدام هذا العمل لأغراض تجارية.

Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

إن محتوى هذا التقرير يعبّر حصراً عن رأي مؤسسة سمير قصير، وهو لا يعكس بالضرورة وجهة نظر وزارة الخارجية الهولندية.

أيار/مايو 2023©
مؤسسة سمير قصير

مجمع ريفرسايد - المبنى C، الطابق السادس، شارع شارل حلو، سن الفيل، المتن - لبنان
ت: 961 1 499012
info@skeyesmedia.org
skeyesmedia.org

تصميم: محمود يونس
ترجمة: نور الأسعد
تدقيق لغوي: يوسف ملحم الهاشم
تنسيق: ميرنا غانم وكريستل الحايك